واذا عطف على الضمير المرفوع لا المنصوب والمجرور
المتصل بارزا كان او مستترا الا المنفصل اكد
بمنفصل اولا ثم عطف عليه وذلك لان المتصل
المرفوع كالجزء مما اتصل به لفظا من حيث انه متصل
لا يجوز انفصاله ومعنى من حيث انه فاعل والفاعل
كالجزء من الفعل فلو عطف عليه بلا تاكيد كان كما
لو عطف على بعض حروف الكلمة فاكد اولا بمنفصل
لانه بذلك يظهر ان ذلك المتصل وان كان كالجزء
لكنه منفصل من حيث الحقيقة بدليل جواز افراده مما اتصل
به بتاكيده فيحصل له نوع الاستقلال ولا يجوز ان يكون
العطف على هذا التاكيد لان المعطوف في حكم المعطوف
عليه فكان يلزم ان يكون هذا المعطوف ايضا تاكيدا
وهو باطل فان كان الضمير منفصلا نحو ما ضرب الا انت
وزيد لم يكن كالجزء لفظا وكذا ان كان متصلا
منصوبا نحو ضربتك وزيدا لم يكن كالجزء معنى فلا



فلا حاجة فيهما الى التاكيد بمنفصل مثل ضربت انا وزيد
وزيد ضرب هو وغلامه الا ان يقع فصل بين الضمير المرفوع
المتصل وبين ما عطف عليه فيجوز تركه اي ترك التاكيد
لانه قد طال الكلام بوجود المنفصل فحسن الاكتفاء
بترك التاكيد سواء كان الفصل قبل حرف العطف نحو ضربت
اليوم وزيدا او بعده كقوله تعالى ما اشركنا ولا آباؤنا
فان المعطوف هو آباؤنا ولا زائدة بعد حرف العطف
لتاكيد النفي وانما قال يجوز تركه فانه يؤكد بالمنفصل
مع الفصل كقوله تعالى فكبكبوا فيها هم والغاوون وقد
لا يؤكد والامران حسنان وبان هذا واعلم ان مذهب
البصريين ان التاكيد بالمنفصل هو الاولى ويجوزون
العطف بلا تاكيد ولا فصل لكن على قبح والكوفيون
يجوزونه بلا قبح واذا عطف على الضمير المجرور اعيد
الخافض حرفا كان او اسما لان اتصال الضمير المجرور
بجاره اشد من اتصال الفاعل المتصل لان الفاعل

العطف صح

بفعله